الأوضاع العامة في ولاية دمشق سوريا أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (1876 - 1920)

المدرس المساعد : اياد خورشيد محمد
جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنلوجيا المعلومات

احتفظت دمشق من القديم كأقدم مدن العالم وواحدة من عواصمه العريقة، وراحت تتوالى عليها الدول والحضارات فتترك كل منها عليها شواهد وآثارًا لا تمحى. وفي عام 1516 م دخلت في حوزة ضمن السيطرة العثمانية، وظلّت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (سوى فترة حكم محمد علي 1833 – 1840م) و أصبحت مركزًا لولاية امتدت في أحيان كثيرة من تخوم مصر إلى حدود حلب.

الأوضاع السياسية

التقى الجيش العثماني والجيش المملوكي في مرج دابق شمال حلب، وكان الجيش العثماني مكونًا من مئة وخمسين ألف مقاتل ومزود بسلاح المدفعية الذي لم يستعمل قط في سوريا من قبل تحت قيادة السلطان سليم الأول(1512–1520)، والذي كان قد استمال سلفًا خير بيك النائب المملوكي في حلب وجان بردى النائب المملوكي في دمشق، وإثر هزيمة المماليك في المعركة دخل السلطان إلى حلب ومنها انتقل إلى دمشق فدخلها يوم 26 ايلول 1516 وأضاف إمام المسجد الأموي عبارة" خادم الحرمين الشريفين مدينة لاسم السلطان الذي أمر بترميم المسجد الأموي ، ثم غادر سوريا إلى مصر فسيطر عليها ومكث بها شهرًا قبل أن يعود إلى دمشق ليرتب أحوال الولايات وسائر الأمور الإدراية ، وقسم السلطان سليم الأول سوريا على ولايتين هما ولاية سوريا وولاية حلب ، ثم استحدثت عام 1520 ولاية طرابلس التي ضمت سوريا اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة والسلمية ،

واستحدث العثمانيون مطلع القرن السابع عشر ولاية الرقة ، لتبقى التقاسيم على حالها حتى نهاية القرن التاسع عشر حين أتبعت حمص وحماة لولاية سوريا التي فصل عنها سنجقا عكا ونابلس وضما إلى ولاية بيروت، كما استحدثت متصرفية الزور عام 1904 كهيئة إدارية مرتبطة مباشرة بالباب العالي بسبب الاضطرابات التي كان يسببها البدو

وبعد وفاة السلطان سليم الأول عام 1520 أعلن جان يروى الغزالي الثورة والاستقلال عن الدولة العثمانية، فما كان من السلطان سليمان القانوني إلا أن أرسل جيشًا بقيادة فرهاد باشا والي حلب الذي قضى على ثورة دمشق وأحرق ثلثها لاحقًا، وخلال القرن السابع عشر دخلت أجزاء واسعة من سوريا ضمن إمارة فخر الدين المعني الثاني والذي أقر له السلطان مراد الرابع بحكم جميع الأراضي الواقعة بين حلب والقدس وخلع عليه لقب "سلطان البر"، واستطاع فخر الدين بحكم سياسته الاقتصادية والاجتماعية المنفتحة أن ينهض بالبلاد، حتى أطلق المؤرخون على تلك الفترة اسم "بداية عصر النهضة في بلاد الشام"، إذ اهتمّ الأمير بالزراعة وصناعة الحرير وسيّر القوافل التجارية البحرية مع إيطاليا، وفي عام 1630 ضم مدينة تدمر إلى حكمه، غير أن السلطان مراد الرابع تخوف من تنامي نفوذه فقرر التخلص منه، واستطاع والي دمشق من اعتقاله وإرساله إلى اسطنبول إذ شنق وثلاثة من أولاده في أحد المساجد بتهمة الزندقة، ولم يكن الوضع الاقتصادي في سوريا طوال العهد العثماني جيدًا وبخاصة بعد منح الامتيازات الأجنبية لفرنسا ومن ثم لسائر الدول الأوروبية، فقد ملئت الأسواق المحلية بالبضائع الأجنبية، فضلاً عن أن تكرار الحروب التي خاضها السلاطين والولاة أدى إلى زيادة الضرائب وفقدان البلاد لعناصرها الشابة لفترات طويلة من الزمن، وقد تكررت الثورات الاستقلالية الشبيهة بحركة الأمير فخر الدين خلال القرن الثامن عشر وقد تكون ثورتي ظاهر العمر وعلي بك الكبير أشهرهما، أما القرن التاسع عشر فقد افتتح بمحاولة نابليون بونابرت احتلال سوريا عام 1800 إلا أنه فشل في الوصول إليها على أسوار عكا، إذ أن الحملة الفرنسية على مصر ساهمت بتهيئة المناخ السياسي لظهور محمد علي الذي اعترف به السلطان محمود الثاني واليًا عام 1805، وعد السلطان محمد علي بأن يمنحه ولايات بلاد الشام جميعها إذا ما شارك

في حروب الدولة ضد اليونان عام1827، وقد استجاب محمد علي لطلب السلطان؛ لكن جيوش الدولة وجيوش محمد علي لم تقوى على الأساطيل الأوروبية مجتمعة في اليونان فمنوا بهزيمة خلال معركة نافارين، واستقلال اليونان إثر هزيمة الدولة العثمانية أدى إلى رفض السلطان محمود الثاني منح محمد علي ولايات بلاد الشام، فقام محمد علي بإرسال جيش بقيادة ابنه إبراهيم باشا بداية عام 1831، واستطاع الانتصار على الجيش العثماني بقيادة حسين باشا في معركة حمص الفاصلة يوم 8 حزيران1832، وقد ساند سكان سوريا إبراهيم باشا وقاتلوا في صفوفه، وكان حكم إبراهيم باشا لسوريا إصلاحيًا، إذ وفر الأمن للطرق التجارية بين المدن، واهتم بالتعليم الذي لم يمنحه العثمانيون أية أهمية، وسمح بتأسيس مدارس البعثات الأوروبية كما قام بتوطين البدو بعد أن بنى القرى لهم، وقام بتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة واهتم بصناعة الحرير وخفّض الضرائب وأنشأ نظاماً بريدياً فعال داخل سوريا، كما أنشأ لأول مرة في سوريا مجالس المدن لإدارة شؤون الأحياء والمدن من قبل قاطنيها.

ولم يطل حكم محمد علي وابنه إبراهيم باشا في سوريا، إذ فرضت عليه الدول الأوروبية معاهدة لندن عام 1840 الانسحاب من بلاد الشام خوفًا من تمدد نفوذه نحو الأناضول، وبعد أن خرج إبراهيم باشا من سوريا انهارت الإصلاحات التي ظهرت في عهده، إذ انخفض عدد أنوال الحرير من خمسين ألفًين إلى ألفان فقط، وبعد أن كانت البلاد تصدر المنسوجات القطنية أصبحت تستوردها، كما اختفت القرى الجديدة التي أنشئت حول دمشق وحلب وفي وادي الفرات نتيجة الضرائب الباهضة وفقدان الأمن.

ولعل من العلامات الفارقة لتلك المرحلة اندلاع الفتن الطائفية بين المسلمين والمسيحيين في جبل لبنان ومنها انتقلت إلى دمشق وحلب واللاذقية وزحلة وغيرها من المدن، وكانت حصيلتها النهائية اثني عشر ألف قتيلاً، ما جعل سوريا مشرعة الأبواب أمام الدول الأوروبية للتدخل في أدق شؤونها، وطور العثمانيون نمطًا معماريًا فريدًا، وبنوا المساجد والقصور والخانات والأسواق الشعبية، إلا أن هذه النهضة المعمارية تمت بشكل رئيسي في المدن الكبرى ومراكز الولايات، وقلّت حتى اختفت في سائر المدن، وكانت ميول الوالي تلعب دورًا في التشجيع على العمارة

وتنشيط الاقتصاد، وقد توالى في دمشق وحلب عدد من الولاة الإصلاحيين كولاة آل العظم وأحمد مدحت باشا وغيرهم، ويعرف القرن التاسع عشر في سوريا باسم عصر النهضة القومية والفكرية، إذ تم تأسيس المطابع ودور النشر والمجلات والصحف والمدراس والجامعات، إما عن طريق أبناء البلاد مباشرة أو عن طريق بعثات أوروبية، كما كان لوالي دمشق مدحت باشا دور في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الفكرية وقد تأسست بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر العديد من الجمعيات الوطنية والتي تشبه الأحزاب حاليًا كالجمعية السرية عام 1875 وجمعية العهد عام 1909، والجمعية العربية الفتاة عام 1911 وحزب اللامركزية الإدارية وحزب سوريا الفتاة عام 1912، وكانت هذه الأحزاب متباينة في أهدافها بين الحفاظ على الارتباط مع الدولة العثمانية والدعوة للاستقلال عنها، وعقدت مؤتمر باريس في 18 حزيران 1913واستقر الرأي على المطالبة بمنح حكم لا مركزي واسع لبلاد الشام يكون له جيشه الخاص، وعلى الرغم من مصادقة السلطان محمد الخامس على مقررات المؤتمر 1913 لإحتواء نفوذ الوطنيين الشعبي، إلا أن مقررات المؤتمر لم تدخل أبدًا حيّز التنفيذ، بل العكس تمامًا أخذت السلطات باعتقال الرموز الوطنية.

انتشرت خلال أواخر القرن التاسع عشر ظاهرة الهجرة إلى مصر والعالم الجديد هربًا من الفقر واضطهاد الاقطاع في القرى، فضلاً عن المجاعة التي ضربت البلاد بعد أن ظهرت أسراب الجراد في ربيع 1915، فأتت على المحاصيل، وما زاد الأمر سوءًا تلاعب التجار والموظفين الأتراك بأسعار الطعام،ويقول المؤرخ أسعد داغر حول المجاعة (فكان الفقراء يموتون جوعًا، وكنت ارى جثث الموتى على قوارع الطرق، ومات في شمال سوريا وحدها ستين إلى ثمانين ألفًا بالمجاعة.

إنهيار الدولة العثمانية وقيام مملكة سوريا العربية والاحتلال البريطاني .

انسحبت القوات العثمانية وحلفاؤها الألمان من سورية بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1918، فدخلت الجيوش البريطانية للأراضي السورية من الجنوب ووصلت حتى حلب شمالاً، وبقيت جاثمة على الأراضي السورية فترة تزيد عن العام، ودخلت من الجنوب قوات الثورة العربية في شتاء العام ذاته، بقيادة الشريف حسين وبقيادة الشريف

ناصر شقيق الشريف حسين وعم الأمير فيصل، وبقيادة غير مباشرة من الضابط البريطاني لورنس الذي عرف بـ(لورنس العرب)، ثم دخل الجنرال البريطاني اللنبي سورية، قادما من القدس، والتقى الجيشان في دمشق، واستمرت القوات البريطانية في التقدم شمالا، حتى التقت بآخر القوات التركية الخارجة من سورية بقيادة القائد التركي مصطفى كمال أتاتورك، وقامت معركة عنيفة، قرب حلب في منطقة سميت فيما بعد قبر الإنكليزي.

وعين لورنس شكري باشا الأيوبي حاكما عسكرياً، ثم دخل الأمير فيصل دمشق في استقبال جماهيري كبير، وكانت القوات الفرنسية قد بدأت بالوفود إلى سواحل سوريا واستلام المواقع من الجنود الإنكليز.

وشكل فيصل أول حكومة عربية صورية، ترأسها الضابط السابق في الجيش العثماني، الدمشقي علي رضا الركابي، وضمت ثلاثة وزراء من جبل لبنان، ووزيراً من بيروت، ووزيراً من دمشق، وساطع الحصري من حلب، ووزير الدفاع من العراق، محاولا الإيحاء أن هذه الحكومة تمثل سوريا الكبرى وليست حكومة على الأجزاء الداخلية من سورية.

وقد رفض البريطانيون محاولة فيصل بتسليح جنوده، ودعي فيصل نهاية عام 1918 إلى أوروبا للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي انعقد بعد الحرب العالمية، إذ زار فرنسا وبريطانيا وأكدوا له حسن نواياهم أزاء سورية، في حين أنهم كانوا من وراء ظهره يقتسمون ما تبقى من سورية، ويقومون بتعديل اتفاقية سايكس بيكو مع الفرنسيين،وطرح فيصل في المؤتمر قيام ثلاث حكومات عربية: في الحجاز وسورية والعراق، واقترح الأمريكيون نظام الانتداب؛ كما اقترحوا إرسال لجنة لاستفتاء الشعب حول رغباتهم السياسية، فوافق الفرنسيون والبريطانيون مكرهين على إرسال اللجنة الأمريكية

وبعد خمسة أشهر من الإقامة في أوروبا، عاد فيصل إلى سورية. وأقام في صيف عام 1919 المؤتمر السوري الذي كان من أعضائه تاج الدين الحسيني، وفوزي العظم والد خالد العظم ممثلين عن دمشق، وإبراهيم هنانو ممثلا عن قضاء حارم، وسعد الله الجابري ورضا الرفاعي ومرعي باشا الملاح والدكتور عبد الرحمن كيالي ممثلين

عن حلب، وحكمت الحراكي ممثلاً عن المعرة، وعبد القادر الكيلاني ممثلاً عن حماة، وأمين الحسيني ممثلا عن القدس، وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للمؤتمر، ومرعي باشا الملاح ويوسف الحكيم نائبي رئيس. قرر المؤتمر المطالبة بوحدة سورية واستقلالها، وقبول انتداب أمريكا وبريطانيا، ورفض الانتداب الفرنسي، ولكن على ان يكون مفهوم الانتداب هو المساعدة الفنية فقط، واحتالت كل من بريطانيا وفرنسا على الملك فيصل بعد أن استدعته لحضور الاتفاق النهائي، وعملت على تأخير وصوله إذ وقعتا اتفاقاً بانسحاب القوات البريطانية نحو العراق والأردن وفلسطين ودخول القوات الفرنسية مكانها، ونشبت الثورات الوطنية عند وصول الأخبار إلى السوريين، كثورة الشيخ صالح العلي، وثورة صبحي بركات، وثورة إبراهيم هنانو، وثورة الشيخ رمضان باشا الشلاش في المنطقة الشرقية، وثار الدنادشة في منطقة تلكلخ، وثار غيرهم من الثوار الكثير إلى ان توحدت كل هذه الثورات تحت راية المجاهد سلطان باشا الاطرش قائد ثورة جبل العرب، وانسحبت القوات البريطانية من الداخل السوري في الشهر الحادي عشر من عام 1919م، بعد تواجد دام حوالي العام.

وفي أيار عام 1920م تشكلت حكومة سورية يرأسها هاشم الأتاسي، وكان وزير الخارجية في هذه الحكومة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وفي الحكومة السورية التي ترأسها هاشم الأتاسي في أيار 1920م تسلّم الدكتور عبدالرحمن الشهبندر وزارة الخارجيّة السورية التي سقطت بدخول الفرنسيّين وفرضهم الانتداب على سوريا.

الأوضاع الاجتماعية

كان عدد سكان سوريا حين سيطر عليها العثمانيون نحو مليون نسمة، ومع بداية القرن العشرين كان العدد نحو ثلاثة ملايين ونصف، ولعلّ احدى أبرز مميزات العهد العثماني ولا سيّما في القرن التاسع عشر تمثل بتوطين البدو في قرى لهم أقيمت في ريف دمشق وحول حمص وحلب بل وفي مناطق أخرى على نهر الفرات نشأت مدن جديدة بحد ذاتها، فمنبج القديمة التي يعود بتاريخها للعصر الحثي كانت قد هُجرت وخُرّبت أيام المماليك، وقد قدمها عبد الحميد الثاني للبدو والشركس المهاجرين عام 1873م، وخلال السنوات اللاحقة لفت موقعها التجاري وتربتها الخصبة مزيدًا من المواطنين فاستقرت بها

عشائر كردية ووافدون من حلب، ورمم مسجدها الذي يعود لأيام نور الدين زنكي عام 1880م؛ واتبعت المنطقة للأملاك السلطانية المباشرة والخاصة واستمرت في ذلك حتى عام 1908م وهو عام خلع عبد الحميد؛ كذلك حال المدينتين التاريخيتين في قرقيسيا والرحبة، حيث تم توطين جزء من عشائر العقيدات في المدينتين ما أدى إلى انتعاشهما، وفي دير الزور تأسست المدينة بشكلها الحديث عام 1830م ومنح أهلها سلاحًا للدفاع عنها من هجمات العشائر كحال عشيرة أبو سرايا التي كانت تغير بين الفينة والأخرى على المدينة بهدف السيطرة عليها، وفي عام1868م أصبح الدير متصرفية خاصة، فسعى المتصرفون لتشييد المباني الحجرية وشق الطرقات والعناية بالزراعة وإدخال الزي الأوروبي والعادات الحضرية، فانتعش عدد سكانها من نحو ألف إلى نحو تسعة آلاف بداية القرن العشرين، وهم عائلات وبطون من قبائل شمر والبقارة وحرب.

وقد أدى ازدهار دير الزور أواخر العهد العثماني الى ازدهار عدد من البلدات والقرى المجاورة كالميادين والبوكمال، من قبائل تلك النواحي.

العامل الثاني في ديموغرافيا سوريا خلال تلك المرحلة تمثل بقدوم آلاف الشركس للعيش في سوريا بعد الحرب الروسية العثمانية عام 1877م،

كذلك فإن الأرمن بعد المذابح الأرمنية والسريان في أعقاب المذابح الآشورية قد وفدوا من الأناضول والعراق إلى سوريا، وبينما استقر الأرمن على وجه الخصوص في حلب ودمشق وحمص وكسب، فإن الجزيرة الفراتية– محافظة الحسكة حاليًا –وحمص، كانت الجاذب الأكبر للآشوريين، ويذكر في هذا الخصوص أنّ دير الزور كانت إحدى الأماكن التي هُجّر إليها الأرمن قسرًا من الأناضول بأعداد كبيرة، وقد لاقى العديد من الأرمن حتفهم فيها، علمًا أن موجة الهجرة الآشورية تكررت في أعقاب مذبحة سميل .

وكذلك فإن الهجرة من سوريا نحو العالم الجديد ولا سيّما نحو الولايات المتحدة والبرازيل قد بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ نشطت الهجرة في أوساط الريف والمدينة على حد سواء، وكان جور الإقطاع المحلي والضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري وسياسة التتريك التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي فضلاً عن

الامتيازات الأوروبية على رأس عوامل الهجرة، التي تحولت إلى ما يشبه الظاهرة، ونشأت جمعيات أدبية واجتماعية في المهجر تنادي بحقوق المغتربين؛ وارتبطت بالذاكرة الشعبيّة عن طريق مجموعة من الأغاني والزجليات.

هذا وأثبتت معظم المجريات التاريخية على مرّ العصور مدى المخزون الحضاري للأمة العربية، خاصة مع بدء الصراع للسيطرة على المنطقة العربية، واستمرار الأطماع الأجنبية، على مر العصور، وصولاً إلى فترة السيطرة العثمانية. إن المجتمع العربي عامة، ومجتمع سوريا خاصة، حافظ على الهوية العربية المميزة ذات السمات الخاصة، حيث لم يتعدَّ التأثير العثماني الطبقة الحاكمة، والقوى المتنفذة من الاقطاعيين وغيرهم، وبقيت إرادة العيش المشترك أساس التفاعل الاجتماعي في مدينة دمشق وغيرها من مدن بلاد الشام والدولة العثمانية، وهذا ما **لاحظت** عند دراسة وثائق محاكم دمشق وتحليلها التي أظهرت وجود فئة مهمة من رجال المال والتجار وبعض المثقفين المتنورين، عملتْ دائماً على رأب الصدع، وحل المشكلات التي كانت تعترض مسيرة المجتمع السوري، وكذلك حاولت المؤسسة الدينية (علماءالدين) دائماً، توحيد أطراف المجتمع معاً وإن لم تكن موفقة في مسعاها، بعض الأحيان، وقد اهتم سلاطين بني عثمان بمدينة دمشق؛ فقد ذكر ابن كنان في يوميات شامية، أن السلطان محمود أرسل يوصي بدمشق قائلاً:" إنها مالكانتي لا أحد يؤذيها بشيء"، وأوصى بالعدل والعدالة، وهو يقصد بذلك أنّها محببة إليه ويهمه أمرها كثيراً.

من اهتمام الدولة العثمانية بالمدينة التاريخية القديمة (مدينة دمشق)، فإنها لم تحاول أن تغيِّر في التركيبة الاجتماعية للمدينة العربية، والولايات العربية أيضاً، على وجه العموم، إذ لم يكن يهم الإدارة العثمانية والسلطان، سوى تأمين دخل مادي كبير يدعم أعمالهما الحربية ورفاهية رجال الحكم. وهذا ما جسَّده الولاة العثمانيون في ولاياتهم، وبالرغم من عدم اهتمام السلطنة العثمانية بتحسين الظروف الحياتية لسكان مدينة دمشق، فقد بقيت حيّة نابضة، تتجدد رغم الظروف الصعبة التي فرضت على السكان، وأدت للتخلف في شتى ميادين الحياة، إن أوضاع مدينة دمشق تعدّ صورة مصغرة للوضع في سورية عامة، فهي تتمتع بموقع مميز بين مدن ولايات السلطنة العثمانية، وقد طرأت عليها تغيرات إدارية مستمرة، حيث كانت تضاف إليها بعض الأقضية أو تفصل عنها، ففي عام1285هـ/

1868م كان لواء الشام يضم مدينة دمشق مع نواحي المرج والغوطة وجبل قلمون ووادي بردى ووادي العجم مع ناحية البقاع الشرقي وبعلبك والبقاع الغربي مع راشيا و حاصبيا.

وفي سنة 1308هـ/ 1891م كان لواء دمشق يشمل أقضية بعلبك والبقاع، ووادي العجم، وقضاء دوما، وجبل قلمون، وقضاء بعلبك، وقضاء حاصبيا، وقضاء راشيا، وجاء في سجل الحكومة الرسمي لتحرير النفوس عام 1314هـ/1897م أن "عدد سكان ولاية دمشق 201,251 نسمة،وفي مطلع القرن العشرين، كان تعداد النفوس (300) ألف نسمة.

فالمدينة كانت تنمو بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تضاعف عدد سكّانها عدة مرات منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية الفترة موضوع البحث، بسبب هجرة أعداد كبيرة من الأرمن وأهل الريف، وكثرة الجنود الأغراب الذين جاؤوا مع العثمانيين، وهجرة كثير من مسلمي البلقان وكريت إلى المدينة، وجاء عبد الغني جلبي قوتلي من بغداد إلى الشام المحروسة وسكنوا حي الشاغور.

وخلال الفترة نفسها جاء الكثير من اهل البلاد العربية الى دمشق ومنهم المصريون في المدينة خاصة في السنانية ومحلة العمارة وباب السريجة والميدان، وازداد عدد المغاربة في مدينة دمشق بعد وصول عبد القادر الجزائري إليها سنة 1854م، وقد توزعوا في محلة باب السريجة وباب المصلى والميدان ومأذنة الشحم والشاغور والقنوات والسويقة. وكانت السويقة، تسمى محلة الجزائرلية.

عدت مدينة دمشق ولاية من الصنف الأول بالنسبة للدولة العثمانية، وتقاضى واليها راتباً شهرياً يعادل (75 ليرة عثمانية)، وهو مبلغ لم يَتَقاضَاهُ أي متصرف آخر ما عدا متصرف لواء بيروت.

على اية حال تُعد الفترة من عام 1876م – 1908م، فترة نمو للسكان في دمشق وغيرها ، إذا ما قسنا ذلك بمؤشرات تقليدية ، لذلك زاد عدد السكان في مدينة دمشق وغيرها من مدن سورية، بسبب تحسن الأمن والتغذية والصحة قليلاً آخر الفترة العثمانية، وقد عاش في مدينة دمشق طوائف دينية متعددة ومتنوعة، لذلك عمدت السلطنة العثمانية إلى تنظيم

شؤون هذه الطوائف الدينية غير الإسلامية، منذ عهد السلطان العثماني محمد الفاتح، (من عام1458م–1481م) الذي وضع قانون الفاتح وفيه نظام الملل (الملليات) الذي يقضي" بأن ينتخب رؤساء الدين من قبل أفراد الملة، على أن يقترن تعيين البطريرك أو الأسقف بصدور البراءة السلطانية ومنح رؤساء الطوائف حق رعاية أتباعهم في الشؤون العامّة أو الشخصية.

إن ظاهرة الدين الذي أُوحي به في بلادنا العربية(المشرق العربي وخاصة جزيرة العرب) تُعتبر ظاهرة ذات شأن راقٍ في الشؤون النفسية والعقلية. وهو ظاهرة المجتمع الراقي.

آمن أهل دمشق بالأديان السماوية التوحيدية التي تؤمن بالله واليوم الآخر؛ فالإسلام،على المذهب السني الحنفي، كان مذهب السلطنة الرسمي. فضلاً عن المذاهب إلاسلامية الاخرى كالشيعة الجعفرية والإسماعيلية والدروز الموحدين والعلويين، وهناك المسيحية الشرقية من روم أرثوذكس، وسريان، وآشوريين، وموارنة. وفي القرن التاسع عشر، عمّتْ الدسائس الأجنبية بسبب الامتيازات التي منحتها السلطنة العثمانية للدول الغربية التي سمحت لنفسها بالتدخل في أخطر أمور الدولة، ألا وهو التبشير فيها بمذاهب جديدة غربية، خاصة في أوساط الطوائف الشرقية الآنفة الذكر، فأصبح لدينا روم كاثوليك، أرمن كاثوليك، موارنة، لاتين، كلدان، (أنجيليّون بروتستانت)، شهود يهوه، فضلاً عن للدين الموسوي(اليهودي).

هذا وينقسم سكان سوريا عامةً وسكان دمشق خاصة إلى الفئات التالية:

- فئة الحكام والموظفين .
- فئة العلماء ورجال الدين والأشراف .
- فئة نظّار الأوقاف ومتوليها.
- فئة الأعيان .
- فئة العامة (الحرفيون والتجّار والفلاحون) .
- الأعراب (مجتمع البادية المجاور لدمشق) .

- أهل الذمة: المسيحيون الدمشقيون، واليهود الدمشقيون .
- فئة المستأمنين والمتفرنجين من أهل دمشق (البرجوازية الوسيطة) .
- المهاجرون ودورهم في توسع المدينة .
- عناصر السكان الأخرى.

الأوضاع التعليميةو الثقافية

الأوضاع التعليمية الثقافية

إنَّ إصلاحات محمد علي باشا في مصر شكلت حافزاً للحكومة العثمانية في تأسيس المدارس الحديثة في بلاد الشام بعدعودة الحكم العثماني اليها.

ويبدو أن رجال الفكر والحكم في الدولة العثمانية أخذوا يشعرون بالحاجة إلى نوع جديد من التعليم يختلف عن التعليم الديني في مبادئه واسسه ومواده، تعليماً يساير روح العصر واتجاهاته، ولهذا اصدر الباب العالي قانوناً في شهر اب عام١٨٤٦يتعلق باصلاح التعليم في الامبراطورية العثمانية، وبموجب هذا القانون أخذت الحكومة على عاتقها الاشراف على التعليم، بعد أن كان يشرف عليه العلماء من علماء الدين في أنحاء الامبراطورية كافة.

ونظمت المدارس في الدولة العثمانية بموجب نظام المعارف الصادر في ٢٤جمادى الاولى١٨٦٩م، والذي صيغ في(198) مادة، وبموجب هذا النظام قسمت الدراسة إلى خمس مراحل .

المرحة الأولى: المرحلة الابتدائية :

نص نظام المعارف على وجوب وجود مدرسة ابتدائية في كل قرية أو على الاقل في كل قريتين على أن يدفع أهل القرية نفقات انشاء المدرسة وتعميرها ومخصصات المعلمين فيها، أما مناهج التعليم فكانت تتضمن العلوم الدينية (استظهار القرآن والتجويد)، والقراءة والكتابة باللغة التركية والحساب والعلوم والجغرافية والتاريخ ولايتعلم التلميذ في هذه المرحلة أية لغة أجنبية على أن ألزامية التعلمي الابتدائي لم تكن أكثر من مجرد نظام اقتبس من

الأنظمة الغربية دون دراسة لإمكانيات الدولة المالية، والدليل الحالة التعليمية المتخلفة في جميع الألوية وعجز إدارة المعارف عن فتح المدارس في المدن.

المرحلة الثانية– المدارس الرشدية :

نص نظام المعارف على وجود مكتب رشدي واحد في كل بلد يتجاوز عدد سكانه (500) بيت ويتحمل صندوق إدارة معارف الولاية جميع نفقات انشاء المدارس الرشدي، ومدة الدراسة في هذه المرحلة اربع سنوات، وأخذت هذه المدارس بتدريس القواعد والنحو والصرف والخط والانشاء والمحفوظات والتاريخ والجغرافيا والحساب والهندسة، إلى جانب إهتمامها بالدروس الدينية.

المرحلة الثالثة– المدارس الاعدادية :

وتؤسس هذه المدارس في مراكز الاقضية أو الألوية التي يتجاوز عدد سكانها(1000) بيتا، ويدفع صندوق إدارة مصارف الولاية جميع نفقات انشاء هذه المدارس، ومدة الدراسة فيها تتراوح بين خمس إلى سبع سنوات.

المرحلة الرابعة– المدارس السلطانية :

ويقبل بها الناجحون في امتحان المرحلة الاعدادية، وتوجد فقط في مراكز الولايات ويشترط دفع التلاميذ رسوم.

المرحلة الخامسة– المدارس العالية :

وتشمل دار المعلمين ودار المعلمات ودار الفنون في استانبول ومكاتب الفنون والصنائع المختلفة، ويشترط في الطلاب المقبولين أن يكونوا قد اجتازوا بنجاح مراحل التعليم السابقة وحصلوا على شهادات الدراسة الرشدية والاعدادية والسلطانية.

وعزز صدور قانون المعارف لعام ١٨٦٩ م نشاط الحكومة وادارات المعارف في ولايات الشام والمتصرفيات الأخرى في تأسيس المدارس الحديثة، كما ساعد تولي مدحت باشا السلطة في ولاية سوريا (١٨٨٠–١٨٧٩) من نشاط ادارة المعارف في التوسع بتأسيس المدارس الحديثة بالتعاون مع الأهالي والجمعيات الخيرية.

وشكل جمعية من العلماء أخذت على عاتقها جمع الاعانات من المحسنين، واصلحت هذه الجمعية بعض المساجد، وحولتها إلى مدارس للاحداث، ولما كان أهالي الشام يميلون إلى بث روح التعليم فقد ألفوا جمعية سمّوها (جمعية المقاصد الخيرية) انتشرت فروعها في جميع انحاء الولاية ثم تأسست في العام نفسه وبنفس الاسم جمعيات أخرى في بلاد الشام كالقدس ودمشق وحمص وبيروت وغيرها، فأقيمت أول مدرسة إعدادية في القدس عامة ١٨٨٩، وأقيمت مدرسة ثانية في عكّا في العام١٨٩٥م، واقيمت مدرسة ثالثة في نابلس في العام 1897م.

وشعرت الحكومة التركية أيضاً بضرورة إنشاء مدارس عسكرية يدرب فيها التلاميذ حسب النظم الحديثة، وذلك أثر الانهزامات التي لحقت بها في حروبها مع الدول الاوربية فبادرت إلى انشاء مكاتب (الاعداديات العسكرية) والتي تساعد على تلقي الفنون العسكرية، وثم أنشأوا المكاتب الرشدية ومهمتها اعداد الطلبة لتلقي الدروس في الإعداديات العسكرية، أما المعاهد الملكية التي لاتتسم بسمة العسكرية فقد أنشئت بعد مثيلاتها العسكرية بمدة، وهذه المعاهد انشئت لتكون مدارس اختصاصية تهدف إلى تخريج الموظفين الذين تحتاج اليهم مصالح الدولة المختلفة، ويعد عام ١٨٨٢بداية أنشاء أول مكتب رشدي في حلب من قبل الحكومة العثمانية؛ كما شيد المكتب الاعدادي الذي أصبح يعرف بالمكتب السلطاني وقد افتتح عام١٨٩٢م.

ومما يذكر أن جمعية المقاصد الخيرية استطاعت أن تنشئ في دمشق مدارس بلغ عدد تلاميذها نحو (1200) تلميذاً؛ كما انشأت الجمعية مدرسة للبنات استوعبت (150) تلميذة، وكان الانفاق على هذه المدارس من تبرعات المحسنين.

ويذكر محمد كرد على إصلاح المعارف العمومية أن الحكومة العثمانية لا تطلب من المدارس الابتدائية والثانوية إلا أن تخرّج لها طبقة من الموظفين مدنيين وعسكريين يكونون أتراكاً بألسنتهم لا بقلوبهم عثمانيين بتربيتهم لا بأصولهم، وقد أخذ دعاة التتريك يقاومون لغة البلاد سراً فما هي إلا بضع سنين حتى اصبح معظم الدارسين في مدارس الحكومة يخرجون بعد عشر وخمس عشرة سنة، وهم لايحسنون لغتهم ولا لغة الدولة الرسمية فضلا عن اللغة

الفرنسية التي كانت علمها إذ ذاك رسمياً في الظاهر صورياً في الحقيقة على مثلما كانت اللغة العربية في مدارس الحكومة، وكان يندر بين من تخرجوا في هذه المدارس من الصناعات الحرة، بل أن معظمهم ممن أتمّوا الدروس في مدارس الحكومة العثمانية نشأوا إتكاليين مغرمين بالوظائف فقط.

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشط أعضاء إدارات معارف ولايات الشام في تأسيس المدارس الحديثة بأنواعها ففي عام ١٨٨٨ تأسست إعدادية مدنية في دمشق، وأخرى في مدينة حلب، وفي عام ١٨٨٩ أنشئت إعدادية في مدينة القدس ثم مدرسة في عكا عام ١٨٩٥ ورابعة في نابلس عام ١٨٩٧ بلغ عدد طلبتها (620) طالباً، وكانت المدارس تضم صفوفاً للدراسة الابتدائية.

وفي مجال التعليم المهني افتتحت الحكومة العثمانية مكتب الصنائع وكانت تدرس الصناعات المختلفة من نجارة وخياطة وعمل أحذية، ونسج أقمشة غزلية وجوارب وغيرها، ويدرب التلاميذ على ذلك عملياً.

أما المدارس الزراعية فقد افتتحت مدرسة زراعية في دمشق عام ١٨٨٩م، لكنها تعرضت للاهمال فقل عدد طلابها، فاصبحت شعبة زراعية في المدرسة الاعدادية.

وفي عام١٨٨٣ بلغ عدد المدارس في بلاد الشام اكثر من ستمائة مدرسة في المدن وقرابة ثمانمائة مدرسة في الريف، كانت تضم أكثر من ستين الف طالباً وطالبة وأكثر من الفي معلم ومعلمة.

وأصدر السلطان عبد الحميد الثاني عام(١٩٠١) أمراً بانشاء مدرسة للطب في دمشق التي افتتحت للدراسة رسمياًعام١٩٠٣م، ومدة الدراسة فيها ست سنوات والتدريس باللغة التركية، والحقت بالمدرسة الطبية مدرسة للصيدلة.

وفي اوائل القرن العشرين زاد عدد المتعلمين وارتفعت نسبتهم إلى (10%) بعد أن كانت (2%)، في منتصف القرن التاسع عشر.

وفي سنة١٩١١ م تاسست جمعية المعارف العثمانية في دمشق واعلنت برنامجها في (٣٣) مادة كانت غايتها المدارس، و الدروس الليلية في القرى والقصبات وكان من برنامجها عدم الخوض في السياسة وهدفها الذي تسعى لتحقيقه هو بذل الجهد في نشر المعارف

وتعميمها، وفي متصرفية القدس الشريف ودير الزور ظهر الاهتمام بشكل كبير في نشر التعليم الحديث من أجل الوقوف في وجه توسع مدارس البعثات التبشيرية، فبلغ عدد المدارس الحديثة في مدن وقرى متصرفية القدس الشريف (350) مدرسة ابتدائية للبنين ومدرستين للبنات وأربع مدارس رشدية ومدرسة اعدادية، ودار للمعلمين، أما دير الزور فانشأ فيه(48) مدرسة ابتدائية للبنين ومدرسة ابتدائية للبنات ومدرسة رشدية للبنين ودار للمعلمين، ومما يجدر الاشارة اليه أن القدس كانت أبرز المدن الفلسطينية التي انتشرت فيها المدارس الرسمية والأهلية والأجنبية إنتشاراً كبيراً.

أما بالنسبة لمتصرفية جبل لبنان، والتي كانت تحظى باستقلال ذاتي عن الدولة العثمانية فقد امتازت بظهور نهضة ثقافية واسعة بسبب استقلالها الذاتي وصلاتها الاوربية[]، ففي عهد المتصرفية وصلت النهضة الأدبية والعلمية في لبنان أوج عزتّها فكثرت المعاهد الأجنبية والوطنية ورجال الأدب والعلم، وكان ذلك بسبب الدعم الذي حظى به التعليم من قبل رجال الدين، لموازنة وتنافس البعثات المسيحية التبشيرية.

وخلال عهد المتصرفية ولي الحكم ثمانية متصرفين، وقد أنشأ في عهدا لمتصرفية عدّة مدارس حكومية في عهد داوود باشا تم بناء وتنظيم مدرسة للدروز في عُيَبة، لاتزال تدعى بأسم المدرسة (الدّاوديّة)، وعدة مدارس مجانية؛ كما ارسل بعضاً من الشبان إلى أوربا لإتمام دروسهم العالية فيها.

ومنها مدرستا دير القمر والشحيم في الشوف، أما فرانكو باشا فقد انشأ عدة مدارس للبنين والبنات منها مدرسة المحمودية والمدرسة العثمانية ومنه الإدب للبنين وروضة الخواطر والإحسان الشاهاني للبنات.

وعمل رستم باشا على بناء العديد من المدارس في قرى المتصرفية إلا انه في آخر أيام حكمها قفل المدارس الحكومية في لبنان انتقاماً من شعبه ومما يلاحظ أن ادارة المعارف في ولايات الشام كانت تخصص لدراسة اللغة الفرنسية ساعات اكثر مما تخصص لدراسة اللغة العربية في المناهج الدراسية ولاسيما في بيروت، ومتصرفية جبل لبنان وذلك بسبب التأثر الفرنسي، وكان كل من يتكلم بغير اللغة الفرنسية يُغرم غرامة نقدية، فضلاً عن

العقوبة البدنية، وبذلك اصبحت اللغة الفرنسية اكثر اللغات انتشاراً بين المثقفين في جميع انحاء الدولة العثمانية، وذلك نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها فرنسا في الدولة العثمانية.

ويرى الباحث، أن أهم مظهر حضاري وثقافي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر هو الزيادة الكبيرة في عدد المدارس ونوعيتها.

الأوضاع الاقتصادية

إعتمد إقتصاد سوريا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على الزراعة والصناعة والتجارة .

اولاً– الزراعة :

كان اعتماد اقتصاد سوريا خاصة والسلطنة العثمانية عامة، على الزراعة، حيث ساد النظام الإقطاعي، وتركزت ملكية الأراضي بأيدي أصحاب الوجاهة والأعيان والأغاوات الذين ملكوا وتصرفوا بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، أما الفلاح في مدينة دمشق فكان، فقيراً معدماً يعمل في الأراضي ولا يملكها ويعيش تحت رحمة مالك الأرض، الذي كان يعيش في المدن، ويمارس أعمالاً أخرى، ولا يترك للفلاح إلا القليل يسد به رمقه مع أسرته، دون الحصول على مقابل جهده.

وعندما توجه الأوروبيون، بعد الثورة الصناعية، نحو المشرق العربي، بقصد الحصول على المواد الخام الزراعية والرعوية اللازمة لصناعتهم، توجه مالك الأرض نحو تحسين الزراعة بسبب الحاجة لبعض المحاصيل اللازمة لأوروبا، بأسعار مغرية نوعاً ما؛ لذلك طرأ على الزراعة تغير كبير، واتسعت مساحة الأراضي الزراعية في ريف دمشق، المخصصة لزراعة مواد التصدير، ولم يكن ذلك نتيجة سياسة السلطنة، وإنما بسبب واقع الحال والسوق اللذين شجعا مالك الأرض (الإقطاعي) للسّير بذلك الاتجاه.

لا يعطي مؤشراً على تحسن أوضاع الفلاح، لأن المستفيد من هذه التطورات كان مالك الأرض والدولة العثمانية التي فرضت مزيداً من الضرائب النقدية على الفلاحين، فبقيت الزراعة في ريف دمشق تقليدية قديمة متخلفة، فضلاً عن كسرقة ومصادرة الأراضي من قبل وجهاء وزعماء القرى والبادية. وهذا ما أخر الانتقال من الطرق القديمة للإنتاج الزراعي، إلى

الأساليب الأكثر تطوراً، الأمرُ الذي وقف عائقاً أمام توسيع المساحات المزروعة في ريف دمشق وغيره من مناطق المشرق العربي.

كانت ملكية الأراضي مقسمة بموجب قانون تسجيل الأراضي الصادر فترة التنظيمات لعام 1858م على النحو التالي:

- أراضي المُلك.
- الأراضي الأميرية (أراضي بيت المال).
- الأراضي المملوكة – المعطلة الخالية (الوفاة، نزوح، التصرف بها.....إلخ.
- الأراضي المملوكة بحق القرار – الأراضي المستحقة الطابو، –أراضي تم وضع اليد عليها مدة جاوزت عشر سنوات، – المالكانات.
- الأراضي المشاع – ملكية جماعية.
- الأراضي المتروكة: لأجل عموم الناس، الطريق، المحتطب، البيادر، المرعى.
- الأراضي الموات.
- الأرض الوقف.
- أراضي السلطان هي في الأصل أرض أميرية.

وبوجه عام شكل الفلاحون قاعدة النظام (الاقتصادي – الاجتماعي) الإقطاعي في ولايات الإمبراطورية العثمانية عامة، وعاش الفلاح في ظل ذلك النظام، حياة قاسية، حيث رضخ لظلم الملاك والملتزمين والإقطاعيين، وقد ذكرت الوثائق كثيراً من عمليات اغتصاب أراضي الفلاحين من قبل المتنفذين والإقطاعيين.

ثانياً– الصناعة:

أ– عراقة الصناعة الدمشقية وأهميتها:

الصناعة قديمة في العالم ، وهي حرفة الصانع وعمله، وتسمى الصنعة، وقد جاءت شهرة الصناعة الأجنبية من اعتمادها على الأساس الصناعي العربي، ومن ثم تطويره، وقد برع الدمشقيون بشتى أنواع الصناعات، مثل الصناعة النسيجية، والزجاجية والصناعة

التقليدية وغير ذلك... وكانت من أجود الأنواع وأكثرها متانة، حيث شاع صيتها في معظم أنحاء العالم. وكان اسم بعض الصناعات يدل على بعض المصنوعات المتقنة مثل: الموسلين، والبروكار، والديما، وغير ذلك، وعلى الرغم من أثر مساوئ التبادل التجاري، على الصناعة الوطنية الدمشقية وغيرها من مدن سورية، فقد كان لهذا التبادل، دور في تشجيع وتحريك دولاب الصناعة في مدينة دمشق، باتجاه التأقلم مع الواقع الصناعي الجديد(.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وجد في أسواق المدن الكبرى كدمشق وغيرها، كثير من الصناعات المحلية التي استمرت، ولاسيما الأنواع الرئيسة منها التي أقبل عليها الأوروبيون بعد الثورة الصناعية، مثل النسيج الذي كان لدمشق شهرة قديمة في صناعته اليدوية. ويتضح ذلك من الكلمات الدمشقية المستعارة في اللغات الأوروبية (دمسك، دماسين، جوز، موسلين) ، وامتلأت المدن الكبرى في سورية التي كانت مراكز حيوية للصناعة، بكل أنواعها المميزة التي كانت هدفاً لأوروبا، وقد حافظت حتى اليوم على تقاليدها الموروثة في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي مع إضافة بعض تطوّرات العصر،وامتلكت تلك المدن أسواقاً وخانات مهمة كانت مراكز لترويج وعرض الصناعات للبيع (كسوق الصاغة، والنحاسين، والخياطين، والبزورية، وسوق النسوان وخان أسعد باشا، وخان العروس، وسليمان باشا، وخان الزعفران، وكانت الصناعات القديمة يدوية ومحدودة، وتُنْشأ بناء على توصيات الوكلاء والتجار، وغالباً ما كان التاجر يقدم المادة الأولية، وأحياناً كنا نجد بعض الحرفيين يعملون لمصلحتهم الخاصة.

ب- الواقع الصناعي في سوريا .

إن وضع الصناعة المحلية الدمشقية في حال منافسة مع البضائع الأجنبية، خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، جعل بعض الصناعيين الشاميّن يفكر بالخروج من تلك الحال التي أدت إلى الخنق التدريجي المنظم للصناعة المحلية، حيث حاول بعض الحرفيين تطوير بعض الأقمشة كالديما مثلاً. إذْ " قام الحاذق يوسف الخوام فغير وزاد في لون الديمة، وأتى بنسج أحسن من النسج الإفرنجية وأرخص، فنال ثناء الجميع... ولو اهتم

جميع الصناع اهتمامه في إصلاح صنائعهم، لفازوا فوزه وأغنوا البلاد عن النسج الإفرنجية في برهة قليلة.

ج-أهم الصناعات الدمشقية .

1- الصباغة والغزل :

كانت الصباغة عملية مهمة في صناعة النسيج الذي ينفذ في أماكن مختلفة، تبعاً للّون المطلوب. ثم يأتي دور (المزيّك) ، و(الملقي)، ويقتصر عمل الأخير على سداة الحرير، وبعد ذلك يُحيك الحائك أو النساج لحمة القطن، ثم يقوم بقص القماش وغسله وإعادته إلى الآلاجاتي (مقدم الكار) وقبل أن يصبح جاهزاً للبيع، يؤخذ إلى الدقاق ليكسبه لمعاناً، وقد تحولت معامل الصباغة في الفترة المدروسة، نحو استخدام الأصبغة المستوردة من أوروبا بدلاً من استخدام المادة الصباغية النباتية المستخرجة من نبات الفوّة الذي كان يزرع قرب يبرود والنبك، في جبال القلمون قرب دمشق. وقد عانى الصباغون من ضعف الحال والفقر والإفلاس، نتيجة ضعف صناعة النسيج ومنافسة النسيج الأجنبي، وعن ذلك نقرأ في إحدى الوثائق أنّ: "مدعى عليه من تجار النيل والصباغة حدثت له أضرار من الخسائر التي لحقت به وأصبحت موجوداته وأشياؤه لا تفي الديون، لذلك بادر إلى إجراء معاملة الإفلاس ووضع اليد على موجوداته وقد أُلقي في السجن"، وهكذا تعرض الصباغون إلى الفقر والإفلاس، وعمدت السلطة القضائية العثمانية إلى إجراء جرد ثروة المفلس منهم، وتوزيعها على الدائنين، وحجزت على مصابغ الصباغين بسبب ذلك.

2- النسيج :

تُعد صناعة النسيج أهم صناعة دمشقية، وقد حُمل إلى كل أنحاء العالم، والبحر المتوسط وأوروبا؛ لكنّه في الفترة الدراسة تعرض إلى أزمة، نتيجة تدفق البضائع والنُسج الإفرنجية على مدينة دمشق، واحتلالها مكانة بارزة في أسواقها الرئيسة، وتعرض كثير من العاملين إلى الإفلاس بسبب مزاحمة هذه البضائع الأوروبية، وتدنت قيمة الأموال، وكذلك

قيمة خلو الدكان، وكثر بيعها وتحويلها إلى أعمال أخرى، وعن ذلك نقرأ في إحدى الوثائق مثلاً، أن مكان نسيج آلاجة قد تحوّل إلى واخور لربط الدواب.

3- صناعات متفرقة :

وجد في مدينة دمشق، صناعات متعددة متنوعة، ذكرها قاموس الصناعات الدمشقية بالتفصيل، ومن الصناعات التقليدية مثلاً، صناعة الصابون، فقد ذكر أنه يوجد في مدينة دمشق، خمسة مصابن كبيرة وأحد عشر معمل نشاء، وكثرت المطاحن التي تتولى طحن الحبوب والغلال، إذْ ذكرت الوثائق مثلاً طاحونة الزيتون الكائنة بمرجة دمشق، وانتشرت معاصر الزيت والدبس؛ فقد قرأنا في إحدى الوثائق أنه وجد معصرة للزيت في صالحية دمشق، كانت تُعرف بمعصرة الوقف.

4- الخياطة :

ظهر في تلك المرحلة، آلة حديثة في كار الخياطة تسمى(ماكينة الخياطة)، وهي من الآلات التي استعان بها الحرفيون في مجال الخياطة، ومن صنع أوروبي وذات دولاب، استخدمها الخياطون الذين تعهدوا خياطة الثياب الرسمية لأفراد الحكومة من العسكريين وموظفي المالية، وأخاطوا البناطي، وتعلّم الخياطة بها كثير من نساء المسلمين،وقد ذكرت الوثائق أنه وجدت في تركة أحد المتوفين، ماكينة خياطة مع سعرها حيث نقرأ في إحدى الوثائق أنه من ضمن الأشياء التي تركها المتوفّى ماكنة خياطة ، سعرها 515 قرشاً.

5- صناعة النحاس :

جرت محاولات لإحياء صناعات قديمة مثل النقش على النحاس، حيث صدّر منه أوانٍ نحاسية، أواخر القرن التاسع عشر، بنصف مليون فرنك، واشتغل فيه حوالي ألف عامل.

فقد راجت صناعته واستخدمها الدمشقيون في منازلهم لأغراض متنوعة، وكانت تُجرى على النحاس بعد استخدامه لفترة من الزمن، عملية البياض لإزالة الطبقة الخضراء

السامة عنه. وكان في مدينة دمشق دكاكين تقوم بهذه العملية التي تعرف بعملية (البياض) إذْ تشير إحدى الوثائق إلى دكان في محلة قبر عاتكة تحوي أدوات معدّة لتبييض النحاس.

6- الثروات الطبيعية :

امتلكت مدينة دمشق ثروات طبيعية لا بأس بها، حيث جاء في تقرير لعام 1902م عن المعادن المتوفرة في ولاية دمشق، مايشير إلى أننا "نجد فيها القار، والجبس، والحديد، والفحم، والرخام.

ثالثاً- التجارة والمواصلات .

أ- التجارة :

تتداخل أعمال التجارة الداخلية والخارجية وتحدد الأسعار، حسب رغبة الدول الموردة للسلع ووفقاً للعلاقة بالسوق. وقد كانت بلاد السلطنة العثمانية مجالاً واسعاً للتجار الأجانب، لممارسة التجارة داخلياً وخارجياً على حد سواء، وكان ذلك على حساب التجار المحليين، إذ أصبحت التجارة الخارجية بيد الأجانب ووكلائهم من أهل البلاد وغيرهم، وانقلب دور بلاد الشام رأساً على عقب، إذ تحولت من سوق تغذي أوروبا بالبضائع إلى سوق تتغذى من بضائع أوروبا المصنعة، ولاسيما بعد الثورة الصناعية الأوربية ودخول الآلة الحديثة في عملية التصنيع الأوربي، ولم يكن رأس المال الوطني يتحرك بحرية وباطمئنان داخلياً، بسبب النهب العثماني لموارد البلاد مما جعل التجارة الخارجية هي المجال الوحيد المطمئن والسالم، إذ كان هو المجال الذي يشعر فيه رأس المال المحلي بشيء من السلامة النسبية، غير أن نشاط التجار المحليين كان يصطدم بالمنافسة المتزايدة من قبل التجار الأوروبيين الغربيين المحميين من تعسف السلطة العثمانية بنظام الامتيازات وبحماية السفراء والقناصل الأوروبيين.

وأدَّت التجارة دوراً قومياً عربياً، حيث تاجر أهل دمشق خاصة وسورية عامة، مع مصر، وأمسكوا بزمام التجارة بأيديهم، وأقام كثير من الشوام في القاهرة، وارتبطوا مع تجار دمشق بروابط عائلية. وفي حين اتجهت تجارة دمشق الجنوبية إلى مصر، نجد أن تجارتها

الشمالية اتجهت إلى تركيا والعراق، واثر حالة الكساد التي حلت منذ أوائل القرن التاسع عشر، شهدت مدينة دمشق شكلاً جديداً للنشاط التجاري والعلاقات مع أوروبا، فقد تدفقت المنسوجات الرخيصة المصنعة آلياً إلى المشرق العربي وانتظم وصولها إلى الموانئ الشامية، ولم تكن الموانئ آنذاك، مثل اسكندرونه وطرابلس وصيد، تفي بهذا الغرض، لذا أنشئ ميناء بيروت الذي طغى على ما حوله منذ القرن التاسع عشر، وأفادت دمشق من نمو هذا الميناء، الشيءَ الكثيرَ وتدفقت بضائعه عبرها إلى الداخل وما وراءه، من المستفيد من ازدهار النشاط التجاري في تلك المرحلة؟

إنَّ ما **ذكرنا** عن ازدهار الحركة التجارية، يجب ألاّ يوقعنا في الخطأ حيث إنها لم تكن دليل صحة وعافية اقتصادية عامة أو تجارية خاصة، لأنها كانت سطحية، لم تستطع أن تولد حركة في عمق اقتصاد المنطقة، والأرباح التجارية المحصلة منها، كانت تعود على الأوروبيين وبعض الفئات المتنفذة من السكان المحليين من التجار الذين سهلوا تجارة أوروبا وكانوا من كل الطوائف.

ب- التجار الأجانب وعلاقاتهم مع التجار المحليين .

ترسم وثائق وسجلات محاكم دمشق صورة واضحة لما كان يجري على أرض الواقع في هذه المدينة العريقة،اقتصادياً واجتماعياً، وكيف تحولت الفعاليات الاقتصادية في تلك الفترة، إلى خدمة أغراض التجارة الأوروبية، لقد امتلأت مدينة دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، بالأعمال والفعاليات الاقتصادية المختلفة، حيث كانت ولا تزال مركزاً مهماً من المراكز الكبرى في سورية، ونتج عن هذه الحركة الحيوية الاقتصادية العديد من المشكلات، ولاسيما ما يتعلّق بالمعاملات التجارية التي عُقدت بين التجار المحليين من جهة والأجانب من جهة أخرى ومع بعضهم البعض (أهل دمشق) من جهة ثالثة، وكثر عدد الأجانب في تلك المرحلة، وكثر القناصل وتدخلاتهم في شؤون المدينة الداخلية، فأنشئت محكمة تجارة دمشق لحل الخلافات والمشكلات التجارية، وتنقل القناصل ووكلائهم في مدينة دمشق وفي ريف المدينة، وتواصلوا مع الريف بواسطة وكلائهم لترتيب قضاياهم، وقد وجدنا أنه نتيجة هذه الأوضاع، ظهر فرز اجتماعي وطبقي جديد في

المدينة؛ حيث ظهرت فئة الملاك (أصحاب الأملاك) وكبار التجار، والتراجمة من أهل المدينة الذين عملوا في تلك القنصليات، من كل الطوائف (مسلمون ومسيحيون ويهود) إذْ ذكرت الوثائق أن إنكلترا اتخذت لها قنصلاً من مختلف الطوائف، وتذكر الوثائق أن عمليات الصرافة وعقد الديون بفوائد كبيرة، احتكرها اليهود من سكان المدينة جاء في إحدى الوثائق:" الخواجان يوسف لزبونا وموسى عطية صيرفيّان وصاحبا أملاك، مقيمان بمحلة الإسرائيليين بالشام، وهكذا نلاحظ من الوثيقة أن الصرافين من اليهود الدمشقيين الأغنياء.

ت- المحاكم التجارية في مدينة دمشق:

في عام 1864م وبالارتباط مع القانون الخاص بالتنظيم الإداري للولايات "ولايت نظامنا" تحوّلت المجالس المحلية إلى مجالس إدارية (مجلس إدارة) ومحكمة تمييز (ديوان تمييز)، وفي الفترة نفسها، أدخلت المحاكم المحلية التي أنشئت بين سنوات (1860-1870م) في الولايات في إطار المنظومة القضائية المدنية (نظامية)، وفي عام 1869 م انقسم المجلس الأعلى للأحكام العدلية إلى محكمة عدلية عدل عليا (ديوان أحكام عدلية)، ومجلس دولة شورى، وقد ورد في سالنامة، دولة علية عثمانية ولاية سورية لعام 1298هـ/1880م، أنه كان في حماه، محكمة تجارية تتألف من رئيسين وثلاثة أعضاء، وأنشئت محكمة تجارية في دمشق منذ عام 1850 م وفي حلب منذ عام 1855م.

ث- الشركات الأجنبية العاملة في دمشق وأثرها على التجارة :

قد وجد أثناء دراسة وتحليل وثائق المحاكم لمدينة دمشق، في الفترة المدروسة، اسم شركتين أجنبيتين كان لهما دور مهم وعلاقات تجارية متشعبة ومتعددة مع تجار محليين في مدينة دمشق ومع مزارعين في ريف دمشق هما:

-شركة البير بياجني وشركاه من تبعة دولة ايطاليا بالشام .

-شركة الخواجة لوتيكا وشركاه من تبعة ألمانيا بالشام.

مثّلتْ شركة بياجني المصالح الإيطالية في مدينة دمشق، ولعبت دوراً مهماً في حركة التجارة الداخلية والخارجية للمدينة، فقد استوردت البضائع الأجنبية بناء على طلب التجار

المحليين،وتعاملت مع التجار والمزارعين في ريف دمشق وقدمت الاستدعاءات للمحاكم باسمها ومن قبل وكلاء عنها، عندما كانت تريد الضغط على التاجر أو المزارع لدفع ما يترتّب عليه من ديون، فقد كان (سليم أفندي جدي) مثلاً وكيلاً للشركة، وكان مديراً الشركة (Albert Biaggi) يقيم في محلة المسيحيين بالشام (باب توما)؛ كما ذكرت الوثائق.

ج- الأسواق والخانات في دمشق وأهميتها التجارية .

تنوعت أسواق دمشق وذاع صيتها إلى معظم الدول والأمم، لما تحويه من مواد متنوعة وغريبة وصناعات تقليدية راقية منذ القديم. وهي على نوعين: أسواق متجمعة وأسواق متفرقة، وكلها تحوي6900 دكان،أما الأسواق المجموعة فيطلق عليها اسم المدينة، وفيها أصحاب التجارة وأرباب البيع والشراء الأغنياء. وتباع بها الأقمشة والبضائع وغيرها.. وأمّا الأسواق المتفرقة، فكثيرة،لأنه لابد من سوق أو أكثر بكل حيّ، سوء أكان كبيراً أو صغيراً. ومنها ما هو مجموع متصل بعضه ببعضه وكان من أشهر أسواق دمشق، في تلك المرحلة، السوق الجديد (سوق الحميدية) الذي بدأ ببنائه والي الشام محمد باشا العظم في القرن الثامن عشر، عام 1195هـ/1780م، وسماه السوق الجديد، وكان يمتد من شارع النصر حتى سوق العصرونية. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وُسِّعَ وفُرشَت أرضه بالحجارة السوداء، ثم سُقِّف في عهد الوالي حسين ناظم باشا وقاية من الحريق وسمي بسوق الحميدية نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ونقرأ في إحدى الوثائق "أن أحدهم" استأجر من صاحب المكرمة جميع بياض وقرار أرض جواني الدكان الكائنة في السوق الجديد الذي فتح والمعروف بسوق الحميدية بالصف الشمالي.

الخاتمة :

مدينة دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية ، ومركز محافظة دمشق وهي إحدى

أقدم مدن العالم مع تاريخ غير منقطع منذ أحد عشر ألف عام تقريبًا ، وأقدم مدينة –

عاصمة في العال ، و منذ العصور القديمة، اشتهرت دمشق بوصفها مدينة تجارية، تقصدها القوافل للراحة أو التبضع، كانت المدينة إحدى محطات طريق الحرير، وطريق البحر، وموكب الحج الشامي، والقوافل المتجهة إلى فارس أو آسيا الصغرى أو مصر أو الجزيرة العربية هذا الدور الاقتصادي البارز لعب دورًا في إغناء المدينة وتحويلها إلى مقصد ثقافي وسياسي أيضًا، فالمدينة كانت خلال تاريخها مركزًا لعدد من الدول أهمها الدولة الأموية – أكبر دولة إسلامية من حيث المساحة في التاريخ، وفيها أقامت ودفنت شخصيات بارزة في تاريخ الشرق مثل صلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس .

أما حاليًا، فيقوم اقتصاد دمشق على التجارة ، والصناعة المنتشرة في الضواحي ، والسياحة ، وقد اعتبرت دمشق عام 2010 واحدة من أفضل المقاصد السياحية في العالم.

المصادر والمراجع :

1–وديع بشور: سوريا صنع دولة وولادة أمة، ط1، مطبعة اليازجي، دمشق، 1996م، ص180.

2–صحيفة الفرات: رامي وليد ضللي: الزور خلال العهد العثماني، 19 يناير 2011.

3-وديع بشور: مصدر سابق، ص197. تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني،دراسة وتحقيق:د.احمد ايبش هيئة ابوظبي للثقافة والتراث،(ابو ظبي ،2010)،ص17-31.

4-وديع بشور: مصدر سابق، ص209.؛للتفاصيل ينظر:محمد رفعت عبد العزيز،الجيش المصري وحروب الشام الاولى دراسة في اضواء وثائق عابدين،عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية،(القاهرة،1999)،ص5 ومابعدها.

5-موقع الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/ مجازر 1860 ، حوادث 1860 في جبل لبنان ودمشق، صحيفة النور. تاريخ زيارة الباحث لهذا الموقع 2022/11/2.

6-سلسلة الأحداث القومية: تجارب محاولات الوحدة العربية بين 1700 و2000، اصدارات حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، المجلد الأول، تشرين الثاني، 2009م، ص65.

7-وديع بشور: مصدر سابق، ص239.

8-علي سلطان: مدرس التاريخ الحديث في جامعة بروفانس بفرنسا: تاريخ سورية 1918-1920، عام 1987م.-http://syria

news.com/newstoprint.php?sy_seq=74657 تاريخ زيارة الباحث لهذا الموقع 2/ 11/ 2016.

9-أدهم آل جندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، د.م 1960م، ص87.

10- أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى (مأساة الشريف حسين)، دار الكتاب العربي، بيروت، من دون تاريخ نشر، ص123.

11- عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1970م، ص43.

12- د.عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990م، ص89.

13- عبد الرحمن الشهبندر سياسيّ سوريّ (6 تشرين الثاني 1879 - اغتيل في 6 تموز 1940) درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت ليتخرّج منها عام 1906.

14- القاضي عبد القادر عياش: حضارة وادي الفرات (القسم السوري)، دار الأهالي، دمشق، 1996م، ص321.

15- قسطنطين بازيلي: تاريخ سورية وفلسطين في العهد العثماني، دار التقدم، موسكو، 1989، ص.34.

16- قسطنطين بازيلي: مصدر سابق، ص313.

17- إبن كنان الصالحي الدمشقي: يوميات شامية (صفحات نادرة من تاريخ دمشق في العصر العثماني من 1111هـ ، 1153 هـ)، ط1، تحقيق أكرم العلبي، دار الطباع ، دمشق، 1414 هـ - 1994 م. ص513.

18- ماري دكران سركو: دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني 1293هـ – 1325هـ / 1876م – 1908م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، دون تاريخ نشر، ص9.

19- عبد العزيز العظمة: تاريخ دمشق وأهلها، مرآة الشام، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1987م، ص30.

20- ليندا شيلر: دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمرو الملاح ودينا الملاح، ط1، دار الجمهورية، دمشق، 1998م، ص18-19.

21- ماري دكران سركو: مصدر سابق، ص11.

22- تيسير الزواهرة: تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق، جامعة مؤتة، الأردن، 1995م ، ص24.

23- عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف، القاهرة، 1967م، ص73.

24- عبد العزيز محمد عوض: مرجع سابق، ص308.

25- جورج عبد المسيح: رسالة من رسالة، بيت مري، بيروت، 1972م، ص83.

26- شهود يهوه: فئة دينية ظهرت نتيجة التبشير الأجنبي في سورية انشقت عن المسيحية (متهودة)، الصهاينة الجدد، إلهها يهوه إله بني إسرائيل (يمكن العودة للتوراة والاستزادة أكثر عن إله بني اسرائيل : المحارب،= =المقاتل، المدمّر، الغازي)، وهي فئة محظورة في سورية يوجد لها أتباع في حمص والساحل السوري، ووادي النصارى، أنظر:الأب جورج عطية: مناظرة مع شهود يهوه، منشورات النور، 1992م.

27- عبدالعزيز العظمة : تاريخ دمشق واهله (مراة الشام) ، ط1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1987 م . ص 86 .

28- د. ماري دكران سركو: مصدر سابق، ص7.

29- طلال العتريسي: البعثات اليسوعية، إعداد النخبة السياسية في لبنان (دراسة وثائقية)، ط1، الوكالة العالمية للتوزيع، 1978م، ص51.

30- عائشة الدباغ: الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، ط1، دار الفكر، بيروت،١٩٧2م، ص105.

31- عبد العزيز محمد عوض: الادارة العثمانية في ولاية سوريا 1864- 1914، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1969م، ص254.

32- جميل صالح العكّيلي: النهضة التعليمية في بلاد الشام خلال الفترة الممتدة مابين ١٩١٤ – ١٨٣١، pdfwww.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=43779، ص19، تاريخ زيارة الباحث لهذا الموقع 2016/10/18.

33- شاكر النابلسي: عصر التكايا والرعايا وصف المشهد الثقافي لبلاد الشام في العهد العثماني (1516- 1918)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م، ص430.

34- عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص256.

35- عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص255.

36- جميل صلبيا: محاضرات في الاتجاهات الفكرية في بلاد الشام واثرها فيا لادب العربي، القاهرة، 1958م، ص263

37- شاكر النابلسي: مرجع سابق، ص430.

38- عائشة الدباغ: مصدر سابق، ص106.

39- عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص264.

40- آراء جميل صالح العكّيلي: مصدر سابق، ص23.

41- ساطع الحصري: حوليات الثقافة العربية، ١٩٥٠-1951، ص7.

42- عائشة الدباغ: مصدر سابق، ص112.

43- ليلى الصباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق،١٩٧٣م، ص٤١٤.

44- عبدالكريم محمود غرايبة: تاريخ العرب الحديث، مطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،1984م، ص116.

45- يوسف حكيم: سوريا في العهد العثماني، بيروت،١٩٦١م، ص٥٩.

46- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٨٢م، ص٢٩٢.

47- مجلة شؤون فلسطينية: مقال بعنوان (متصرفية القدس أواخر العهد العثماني)، للكاتب عبد العزيز محمد عوض، العدد الرابع، أيلول،١٩٧١م، ص37.

48- جواد بولس: لبنان والبلدان المجاورة، ط٢، مؤسسة بدران وشركاءه، بيروت، 1973م، ص 56 .

49- د. كمال سليمان الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ط٣، بيروت،١٩٧٢م، ص160.

50- د. مصطفى الخالدي و د. عمر فروخ: التبشير والأستعمار في البلاد العربية، ط٢، بيروت،1957م، ص80.

51- لجنة أساتذة المدرسة البوليسية: مصدر سابق، ص103م.

52- اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، بيروت، ١٩٧٣م، ص١٤٤.

53- ألبر أورطايلي: الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد القادر عبدلي، ط١، لبنان، ٢٠٠٧م، ص٣١٩.

54- عبد الكريم غرايبة: سورية في القرن التاسع عشر 1840-1876، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1962م، ص158.

55- ليندا شيلشر: مصدر سابق، ص79.

56- ل. ن كوتلوف: تكون حركة التحرر الوطني في المشرق العربي منتصف القرن التاسع عشر 1908، ترجمة سعيد أحمد، وزارة الثقافة، دمشق،1981م، ص13-14.

57- الموسوعة الأمريكية: The Encarta – Encyclopedia. c d. History ,2001

58- سليم فارس: كنز الرغائب في منتخبات الجوانب (إسطنبول، ١٨٧١ – ١٨٧٢)، ج6، مطبعة الجوانب، الاستانة، 2016م، ص138-142.

59- ليندا شيلشر: مصدر سابق، ص156.

60- شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800- 1914، ترجمة د. عبد الرؤوف حامد، ط1 بيروت، 1990م، ص342.

61- ل. ن كوتلوف: مصدر سابق، ص65.

62- نعمان أفندي قساطلي: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد العربي، بيروت، 1982م، ص71.

63- محمد سعيد قاسمي: قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، بعناية معهد الدراسات العليا، باريس عام 1960م، ص96.

64- عبد الكريم غرايبة: مصدر سابق، ص143.

65- شارل العيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، مصدر سابق، ص 553.

66- السالنامة: تعني الكتاب السنوي الرسمي للدولة العثمانية (سالنامة دولت عليّة)، ومجموعها السالنامات، سالنامة ولاية سورية دفعة 74 ت 1299هـ،1881م. أنظر: ليندا شيلشر: مرجع سابق، ص219.

67- الشيخ كامل الغزي: نهر الذهب في تاريخ حلب، ط2، دار القلم العربي، حلب، 1992م، ص277.

68- عبد الكريم رافق: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في العصر الحديث لبلاد الشام، تحليل وثائق غزة، ط1، جامعة دمشق، 1985م، ص 152.

69- نعمان قساطلي: الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء، دار الرائد العربي، بيروت، 1879م، ص99.

The general conditions in the Damascus Province, Syria, in the late nineteenth century and the beginning of the twentieth century

(1920 – 1876)

Assistant Lecturer : Ayad Khorsheed Mohammed / University of Kirkuk

Damascus has kept pace with time as the oldest city in the world and one of its ancient capitals, and countries and civilizations have been succeeding it, each leaving indelible evidence and traces. In 1516 AD, it entered the possession of the Ottomans, and remained so until the end of World War I (except during the rule of Muhammad Ali 1833-1840 AD) and became the center of a state that often extended from the borders of Egypt to the borders of Aleppo